الأمم المتحدة

A/60/488/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2005

Original: Arabic

الدورة الستون

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٢ من جدول الأعمال (انظرA/60/488 ، الفقرة ٢). واتخذت اللجنة إجراءات بشأن البند الفرعي (ج) في الجلسات ٢٧ و ٣٠ و ٣٣، المعقودة في ١٠ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/60/SR.27 و 30 و 33).

ثانيا – النظر في المقترحات

ألف – مشروعا القرارين A/C.2/60/L.25 و A/C.2/60/L.46

٢ – في الجلسة ٢٧، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عرض ممثل جامايكا ونقح شفويا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين والمكسيك واليابان، التي انضمت إليها لاحقا جامايكا، مشروع قرار معنون ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' (A/C.2/60/L.25)، وفيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في تسعة أجزاء تحت الرمز A/60/488 و Add.1-8.

081205 081205 05-62787 (A)

إن الجمعية العامة،

"**إذ تشير** إلى قراراتها ٤٤/٢٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٩/٢٢ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٤٩/٢٢ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥٣/١٨٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٦/١٩٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٥٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

"**وإذ تعرب عن بالغ قلقها** إزاء تزايد عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

"**وإذ تؤكد مجددا** أن الكوارث الطبيعية على الرغم من أنها تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان، فإن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص للبلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

"**وإذ تسلم** بأن الحد من مخاطر الكوارث هو مسألة جامعة في سياق التنمية المستدامة،

"**وإذ تسلم أيضا** بالعلاقة الواضحة بين الكوارث وإعادة التأهيل والتنمية،

"**وإذ تسلم كذلك** بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والاستفادة منها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

"**وإذ تشدد** على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك الحد من قابلية التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

"**وإذ تؤكد** أهمية النهوض بتطبيق خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ''، وأحكامها المتعلقة بقابلية التأثر وتقييم الأخطار وإدارة الكوارث،

''**وإذ تعرب عن امتنانها العميق** لحكومة وشعب اليابان للترتيبات الممتازة التي اتخذت لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وللضيافة المقدمة للمشتركين، وللمرافق والخدمات التي وضعت تحت تصرفهم وللموظفين الذين وضعوا تحت تصرفهم، ولكافة التبرعات التي قدمت لتيسير اشتراك ممثلي البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما ممثلي أقل البلدان نموا،

"**وإذ ترحب بإعلان هيوغو**، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي،

''**وإذ تسلم** بأن إطار عمل هيوغو يكمل استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة العمل المتصلة بها،

"**وإذ تشير** إلى الجزء المتعلق بالتنمية في الوثيقة الختامية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

''١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

''٢ - **تؤيد** إعلان هيوغو، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث؛

''٣ - **تدعو** إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط لها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات

والآليات والطاقات الكفيلة ببناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى الدمج المنهجي لنُهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والانتعاش منها؛

"٤ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى تأييد خطة عمل هيوغو وتنفيذها ومتابعتها ودعمها؛

"٥ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات المحددة الواردة في إعلان هيوغو وخطة عمل هيوغو والمتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام؛ وإلى أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث وإلى عمليات إعادة التأهيل، من خلال توفير الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد في حينها ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وبناء القدرات؛

"٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو في استراتيجياتها وبرامجها، والاستفادة من آليات التنسيق القائمة ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات في القيام على وجه السرعة بتصميم تدابير للحد من مخاطر الكوارث؛

"٧ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، على نحو مطرد وفي حينه، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من خطر الكوارث وفي عمليات الانتعاش بعد وقوع الكوارث وعمليات إعادة التأهيل؛

"٨ - **تحيط علما** بجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتخذة من أجل تحقيق الحد من خطر الكوارث وتكرر الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية وبناء قدرة الآليات الإقليمية على الحد من خطر الكوارث وتعزيزها حيثما وجدت وتحث على استخدام وتقاسم جميع الأدوات الموجودة؛

"٩ - **تلاحظ** أهمية وضع آليات دولية لتنفيذ الإجراءات المحددة في إطار عمل هيوغو من قبيل منهاج العمل الدولي للانتعاش الذي شُرع به لضمان الحد من قابلية التأثر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث؛

”١٠ - **تسلم** بأنه تقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية المستدامة وعن اتخاذ التدابير الفعالة للحد من خطر الكوارث والرامية، في جملة أمور، إلى حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من آثار الكوارث بوسائل منها تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات لدعم تلك الجهود الوطنية؛

”١١ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

”١٢ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم تطوير وتقوية المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي، بهدف الإسهام بشكل منهجي في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛

”١٣ - **تؤكد** أهمية تعزيز قدرة شبكة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل توفير أساس متين للعمل، وفق ما قرره إطار عمل هيوغو وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن هذه المسألة؛

”١٤ - **تسلم** بأهمية دمج منظور جنساني وكذلك إشراك المرأة في وضع وتنفيذ تصور لجميع مراحل إدارة الكوارث، لا سيما في مرحلة الحد من الكوارث؛

”١٥ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية بالتبرع للصندوق الاستئماني للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

”١٦ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير الموارد المالية اللازمة للصندوق الاستئماني للاستراتيجية، وتقديم ما يلزم من الموارد العلمية والتقنية والبشرية وغيرها لضمان توفر الدعم الكافي لأنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث وأفرقتها العاملة؛

”١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد، في حدود الموارد المتاحة، الموارد المالية والإدارية الكافية للأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية لأداء عملها بفعالية؛

”١٨ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى النظر في تقييم أخطار الكوارث باعتبار ذلك عنصرا أساسيا في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

”١٩ - **تؤكد** أهمية تحديد الأخطار وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية على جميع المستويات، وأهمية إدماج الحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

”٢٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل، وبناء وتعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لها من خلال، وبصفة خاصة عن طريق نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتبادل الخبرات والمعارف التقنية والحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛

”٢١ - **تسلم** بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من الكوارث، وتتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، الذي سيعقد في بون، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

”٢٢ - **تكرر** دعوتها إلى الحكومات أن تقوم بوضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز تنسيق للحد من الكوارث أو تعزيز ما هو موجود فعلا من هذه البرامج، وتشجع على أن يجري في إطار هذه البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتحث منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز خدمات المساعدة الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل كفالة هذا الدعم؛

”٢٣ - **تؤكد أيضا** أن استمرار التعاون والتنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

”٢٤ - **تسلم** بأهمية الربط، حسب مقتضى الحال، بين إدارة أخطار الكوارث والأطر الإقليمية، كالربط مثلا بين الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث التي وضعت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

”٢٥ - **تؤكد** أهمية تنفيذ البرامج ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الحد من الكوارث في المناطق الأشد تأثرا بالكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

”٢٦ - **تشدد** على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي إيلاء اهتمامه لمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ من أجل المحافظة على الإرادة السياسية لدعم عمليات إعادة التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في سياق الجهود التي تبذلها حكومات البلدان التي تضررت من كارثة موجة التسونامي التي حلت بالمحيط الهندي والزلزال الذي عصف بمنطقة جنوب آسيا؛

”٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون ’التنمية المستدامة‘.“

٣ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/60/L.25.

٤ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون " الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" (A/C.2/60/L.46) المقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو توسكانو (سويسرا)، على أساس مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.25.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، صوب نائب الرئيس النص شفويا كما يلي:

(أ) في الفقرة ١١ من الديباجة ، حذفت من نهاية الفقرة عبارة (”استراتيجية يوكوهاما“)؛

(ب) في الفقرة ١٢ من الديباجة، أضيفت بعد عبارة (”استراتيجية يوكوهاما“) في نهاية الفقرة عبارة ”من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها“.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/60/L.46.

٧ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.46 بصيغته المصوبة شفويا دون تصويت (انظر الفقرة ١٥ من مشروع القرار الأول).

٨ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.46، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.25 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/60/L.27 و A/C.2/60/L.45

٩ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جامايكا ونقح شفويا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها'' (A/C.2/60/L.27) وفيما يلي نصه:

"**إن الجمعية العامة،**

"**إذ تشير** إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقراريها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

''**وإذ تعيد تأكيد** إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

"**وإذ تشير** إلى إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

"**وإذ تشير أيضا** إلى الجزء الخاص بالتنمية من البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥،

''**وإذ تسلم** بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للعوامل الكامنة التي تزيد من شدة تعرض المجتمعات للأخطار الطبيعية، كما حددها إطار عمل هيوغو، وإلى معالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث وزيادة مرونتها في مواجهة المخاطر المقترنة بالكوارث، مع الاعتراف في نفس الوقت بالأثر السلبي للكوارث الطبيعية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

”**وإذ تلاحظ** أن البيئة العالمية لا تزال تتدهور، مما يفاقم حالات الضعف الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في البلدان النامية،

”**وإذ تضع في اعتبارها** مختلف أوجه وأشكال تأثر جميع الدول، ولا سيما أقلها مناعة، بالأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل، وموجات سونامي، والثورات البركانية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة كموجات الحر، والجفاف الشديد، والفيضانات، وانهيارات الأراضي، والعواصف، وظاهرتي النينيو/النينيا، ذات التأثير العالمي،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

”**وإذ تعرب أيضا عن بالغ القلق** إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وقساوة الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية في بعض مناطق العالم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة، لا سيما في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق،

”**وإذ تأخذ بعين الاعتبار** أن الأخطار الجيولوجية والمائية المناخية، ، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وما يرتبط بها من كوارث طبيعية، وكذلك الحد من هذه الأخطار والكوارث تتطلب معالجة منسقة وفعالة،

”**وإذ تلاحظ** ضرورة التعاون الدولي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الزلازل وموجات تسونامي والظواهر الجوية الشديدة الوطأة مثل موجات الحر، والجفاف الشديد، والفيضانات، وانهيار الأراضي، والكوارث الطبيعية المتصلة بها، وبخاصة في البلدان النامية،

”**وإذ تضع في اعتبارها** أهمية التصدي لأخطار الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، وأثر الأخطار المرتبطة بالأحداث الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغيره، بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان المعرضة للكوارث،

"١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبخاصة الجزء الثاني المتعلق بالكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية وقلة المناعة إزاءها: التحدي الإنمائي؛

"٢ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة استكشاف السبل والوسائل، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنية، للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، ومنها الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وبخاصة في البلدان النامية الضعيفة، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة عملها بهذا الشأن؛

"٣ - **تشدد** على أهمية إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤]، وعلى أولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، ضمن نهجها الخاصة بالحد من خطر الكوارث، وتنفذها، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها الخاصة، باعتبار ما للتصدي للآثار الضارة للكوارث الطبيعية من أهمية حاسمة في جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

"٤ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال البرامج الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية للحد من الكوارث الخاصة بكل منها، في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، بتعزيز بناء القدرات في أقل المناطق مناعة، لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من قلة مناعتها، وأن تتخذ التدابير التي تمكنها من التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها، بما فيها الكوارث المرتبطة بالزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وتشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة فعالة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

"٥ - **تؤكد** على أهمية معالجة عوامل الخطر الكامنة، المحددة في إطار عمل هيوغو، من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، لاسيما القليلة المناعة منها، وأهمية التشجيع على إدماج عملية الحد من الأخطار الناجمة عن الظواهر الجيولوجية والمائية المناخية في برامج الحد من الأخطار؛

”٦ - **تشجع** فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة تعزيز تنسيق الأنشطة الرامية إلى تشجيع الحد من الكوارث، وكذلك إتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الطبيعية الشديدة، والكوارث ومواطن الضعف المتصلة بالأحوال الجوية الشديدة الوطأة؛

”٧ - **تؤكد أهمية** إقامة تعاون وتنسيق وثيقين فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة الكوارث، بما في ذلك الإنشاء الفعلي لنظم الإنذار المبكر، حيثما أمكن، مع الاستفادة من جميع الموارد والخبرات المتاحة لهذا الغرض؛

”٨ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية الأقل مناعة بوجه خاص، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة لتغير المناخ في نظم البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية فيها؛

”٩ - **تطلب إلى** الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها **الحادية والستين** عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي المعنون ”الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث“ من البند المعنون ”التنمية المستدامة“.

١٠ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون ”الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث“ (A/C.2/60/L.45) المقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو توسكانو (سويسرا)، على أساس مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.27.

١١ - وفي الجلسة ذاتها، قام نائب الرئيس بتصويب مشروع القرار شفويا (انظر A/C.2/60/SR.33)

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.45 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ١٥ من مشروع القرار الثاني)

١٤ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.45، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.27 بسحبه.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٥ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية:

مشروع القرار الأول

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر التأكيد أن الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، لكن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص على البلدان النامية، وتعرقل تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للكوارث والانتعاش فيما بعد الكوارث وضرورة بذل الجهود اللازمة في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثر بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يسهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أهمية المضي قدما في تطبيق خطة التنفيذ المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[1] والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قابلية التأثر وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب اليابان للترتيبات الممتازة التي اتخذتها لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وللضيافة المقدمة للمشتركين، ولما وضعته تحت تصرفهم من مرافق وخدمات وموظفين، وكذلك للتبرعات التي قدمت لتيسير اشتراك ممثلي البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما ممثلي أقل البلدان نموا،

وإذ ترحب بإعلان هيوغو[2]، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[3]، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: : الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا[4]، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٢) انظر A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

وإذ تسلم بأن إطار عمل هيوغو مُكمِّل لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها[٥]،

وإذ تحيط علما بأن نطاق إطار عمل هيوغو يشمل الكوارث الناشئة عن المخاطر الطبيعية والمخاطر البيئية والتكنولوجية ذات الصلة، وهو بالتالي يعكس نهجا متكاملا وشاملا لمخاطر متعددة في مجال إدارة مخاطر الكوارث والعلاقة بينها، وهذا ما يمكن أن يؤثر إلى حد كبير على النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، كما أكدت ذلك استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا:مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة العمل المتصلة بها،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ [٦]،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من تفاقم تعرض المجتمعات للكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث ومواصلة تعزيزها،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٧]؛

٢ - **تؤيد** إعلان هيوغو[٢]، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: : بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٣] بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتشير إلى البيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا[٤]؛

٣ - **تدعو** إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط لها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقات الكفيلة ببناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي باتباع نُهج الحد من المخاطر لدى تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والانتعاش منها؛

---

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/60/180.

٤ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

٥ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو، بل وتراعي بالكامل الإطار في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، وأن تساعد البلدان النامية عن طريق تلك الآليات في القيام على وجه السرعة بتصميم تدابير للحد من مخاطر الكوارث؛

٦ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو؛

٧ - **تذكر** بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لغرض أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش وعمليات إعادة التأهيل فيما بعد الكوارث ؛

٨ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، على نحو مطرد وفي حينه، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من خطر الكوارث وفي عمليات الانتعاش وإعادة التأهيل فيما بعد الكوارث؛

٩ - **تحيط علما** بجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتخذة الرامية إلى تحقيق الحد من خطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية وبناء قدرة الآليات الإقليمية على الحد من خطر الكوارث وتعزيزها، حيثما وجدت، وتحث على استخدام وتقاسم جميع الأدوات الموجودة؛

١٠ - **تلاحظ** أهمية إنشاء آليات دولية لتنفيذ الإجراءات المحددة في إطار عمل هيوغو من قبيل، مثلا، منهاج العمل الدولي للانتعاش الذي شُرع فيه لضمان الحد من قابلية التأثر في مرحلة الانتعاش فيما بعد الكوارث؛

١١ - **تسلم** بأنه تقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية المستدامة وعن اتخاذ التدابير الفعالة للحد من خطر الكوارث والرامية، بما في ذلك عن حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من آثار الكوارث

بوسائل منها تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات لدعم تلك الجهود الوطنية؛

١٢ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛

١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم تطوير وتقوية المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي بهدف الإسهام بشكل منهجي في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛

١٤ - **تؤكد** أهمية مواصلة تعزيز قدرة شبكة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل توفير أساس متين للعمل وفق ما تقرر في إطار عمل هيوغو وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج هذه المسألة في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛

١٥ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني، فضلا عن إشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، خاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛

١٦ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية الدولية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني لاستراتيجية الحد من الكوارث؛

١٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير التبرعات المالية الكافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث في محاولة لضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، واستعراض استخدامه الحالي وجدوى توسيع نطاق عمله لأهداف منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية في حدود الموارد المتاحة، لتمويل أنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وأداء عملها بفعالية؛

١٩ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى اعتبار تقييم أخطار الكوارث جزءا لا يتجزأ من الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية تحديد الأخطار وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية على جميع المستويات، وكذلك أهمية إدماج الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢١ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل، وكذلك بناء وتعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية والوصول إلى المعلومات والبيانات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛

٢٢ - **تسلم** بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصرا أساسيا في الحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، الذي سيعقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

٢٣ - **تطلب** في هذا السياق، إلى الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تنجز إعداد المسح العالمي بشأن القدرات والفجوات في مجال الإنذار المبكر، بما في ذلك بيان بالتكنولوجيات المتاحة للإنذار المبكر، وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم المدخلات التي يمكن أن تستعين بها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في إعداد هذا المسح؛

٢٤ - **تكرر** دعوتها إلى الحكومات بأن تقوم بوضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز تنسيق للحد من الكوارث أو تعزيز ما هو موجود فعلا من هذه البرامج، وتشجع على أن يجري في إطار هذه البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتحث منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز خدمات الاتصال الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لكفالة هذا الدعم؛

٢٥ - **تشدد** على أن استمرار التعاون والتنسيق بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبر عنصرا أساسيا في معالجة الآثار الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل فعال؛

٢٦ - **تسلم** بأهمية الربط، حسب الاقتضاء، بين إدارة أخطار الكوارث والأطر الإقليمية، كالربط مثلا بين الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث التي وضعت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا [٨]، لمعالجة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

---

(٨) A/57/304، المرفق.

٢٧ - **تشدد** على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي إيلاء اهتمامه لمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ ودعمه عمليات إعادة التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، و**تؤكد** أهمية تنفيذ البرامج ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الأشد تأثرا بالكوارث، لا سيما في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وذلك في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

مشروع القرار الثاني
الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وقراريها ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تعيد تأكيد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[١] وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٢]، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ تعيد تأكيد إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤]، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تلاحظ أن نطاق إطار عمل هيوغو يشمل الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والأخطار والمخاطر البيئية والتكنولوجية المتصلة بها، ومن ثم يعكس نهجا شموليا يتصدى لأخطار متعددة إزاء إدارة الأخطار الطبيعية والعلاقة بينها، مما قد يترتب عليه آثار هامة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، بالصيغة جرى تأكيدها في استراتيجية يوكوهوما من أجل عالم أكثر أمنا: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وفي خطة عملها[٥]،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03-II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق ١.

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٦]،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للعوامل الكامنة التي تزيد من شدة تعرض المجتمعات للأخطار الطبيعية، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما في ذلك العوامل الاجتماعية – الاقتصادية، وإلى معالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث وزيادة مرونتها في مواجهة المخاطر المقترنة بالكوارث، مع الاعتراف في نفس الوقت بالأثر السلبي للكوارث الطبيعية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تلاحظ أن البيئة العالمية لا تزال تتدهور، مما يفاقم حالات الضعف الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تضع في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال تأثر جميع البلدان، ولا سيما أقلها مناعة، بالأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل، وموجات تسونامي، والانهيالات الأرضية والثورات البركانية، والظواهر الجوية الشديدة الوطأة كموجات الحر، والجفاف الشديد، والفيضانات، والعواصف، وظاهرتي النينيو/النينيا، ذات التأثير العالمي،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الزيادة الأخيرة في تواتر وحدة الظواهر الجوية الشديدة الوطأة وما يرتبط بها من كوارث طبيعية في بعض مناطق العالم، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية بالغة، لا سيما في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن الأخطار الجيولوجية والمائية المناخية، ، وما يرتبط بها من كوارث طبيعية، وكذلك الحد من هذه الأخطار والكوارث تتطلب معالجة منسقة وفعالة،

وإذ تلاحظ ضرورة التعاون الدولي والإقليمي لزيادة قدرة البلدان على التصدي للآثار السلبية لجميع الأخطار الطبيعية، بما فيها الزلازل وموجات تسونامي والانهيالات الأرضية والظواهر الجوية الشديدة الوطأة مثل موجات الحر، والجفاف الشديد، والفيضانات، والكوارث الطبيعية المتصلة بها، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية التصدي لأخطار الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، وأثر الأخطار المرتبطة بالأحداث الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغيره، في التخطيط والبرامج الإنمائية المتعلقة بالقطاعات، فضلا عن حالات ما بعد الكوارث،

---

(٦) القرار ١/٦٠.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[٧] وبخاصة الفرع الثاني المعنون ''الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية وقلة المناعة إزاءها: التحدي الإنمائي''؛

٢ - **تسلم** بأن كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك حماية الأشخاص الموجودين في إقليمها، والهياكل الأساسية وغيرها من الأصول الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤] ومتابعته، وتؤكد على أهمية التعاون والشراكات على الصعيد الدولي في دعم تلك الجهود الوطنية؛

٣ - **تحث** المجتمع الدولي على مواصلة استكشاف السبل والوسائل، بتوخي أمور منها التعاون والمساعدة التقنية، للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، ومنها الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وبخاصة في البلدان النامية الضعيفة بما فيها أقل البلدان نموا في أفريقيا، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما فيها إطار عمل هيوغو، وتشجع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة عملها بهذا الشأن؛

٤ - **تؤكد** على أهمية إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥[٤]، وعلى أولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، ضمن نهجها المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، وتنفيذها، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها الخاصة، واضعة في اعتبارها الأهمية الحاسمة للترويج لثقافة الاتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة الموارد الكافية للحد من أخطار الكوارث والتصدي لذلك، بما في ذلك التأهب للكوارث والتصدي للآثار الضارة للكوارث الطبيعية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تشجع** الحكومات على أن تقوم، من خلال البرامج الوطنية ومراكز التنسيق الوطنية للحد من الكوارث الخاصة بكل منها، في إطار الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة، بتعزيز بناء

(٧) A/60/180.

القدرات في أقل المناطق مناعة، لتمكينها من معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من قلة مناعتها، وأن تتخذ التدابير التي تمكنها من التأهب للكوارث الطبيعية ومواجهتها، بما فيها الكوارث المرتبطة بالزلازل والظواهر الجوية الشديدة الوطأة، وتشجع المجتمع الدولي على توفير مساعدة فعالة للبلدان النامية في هذا الصدد؛

٦ - **تؤكد** على أهمية معالجة عوامل الخطر الكامنة، المحددة في إطار عمل هيوغو، من أجل بناء القدرات، خاصة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة منها، وأهمية التشجيع على إدماج عملية الحد من الأخطار الناجمة عن الظواهر الجيولوجية والمائية المناخية في برامج الحد من أخطار الكوارث؛

٧ - **تشجع** فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث على مواصلة، ضمن حدود ولايتها ولا سيما إطار عمل هيوغو، تعزيز تنسيق الأنشطة الرامية إلى تشجيع الحد من الكوارث، وكذلك إتاحة المعلومات لكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن خيارات الحد من الكوارث الطبيعية، بما في ذلك المخاطر الطبيعية الشديدة، والكوارث ومواطن الضعف المتصلة بالأحوال الجوية الشديدة الوطأة؛

٨ - **تؤكد** أهمية إقامة تعاون وتنسيق وثيقين فيما بين الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وكذلك المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من قبيل حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، حسب الاقتضاء، مع مراعاة الحاجة إلى وضع استراتيجيات لإدارة الكوارث، بما في ذلك الإنشاء الفعلي لنظم الإنذار المبكر التي تركز على الناس، ضمن جملة أمور، مع الاستفادة من جميع الموارد والخبرات المتاحة لهذا الغرض؛

٩ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٨]، والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٩] على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية الأقل مناعة بوجه خاص، وذلك وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة لتغير المناخ في نظم البلدان النامية الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية فيها؛

---

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٩) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ-٣، المرفق.

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر النظر في مسألة الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها في تلك الدورة، في إطار البند الفرعي المعنون ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' من البند المعنون ''التنمية المستدامة''.